

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم بإسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد اسماعيل العمري

وعضوية القضاة السادة

نايف الإبراهيم، عبد الرحمن البنا، جهز هلسا، عادل الخصاونه

المميز:

وكيله المحامي

المميز ضده: الحق العام

بتاريخ ٢٧/٤/٢٠٠٥ قدم هذا التمييز للطعن في الحكم الصادر عن محكمة
الجنایات الكبرى في القضية رقم ٤٤٥/٤/٢٠٠٤ تاريخ ١٤/٤/٢٠٠٥ القاضي بما يلي :-
١ - عملاً بالمادة ٢٣٤ من الأصول الجزائية تعديل وصف التهمة المسندة للمتهم
من جنایة الشروع بالقتل بالإشتراك خلافاً للمواد ٣٢٦ و
٧٠ و ٧٦ عقوبات إلى جنایة الشروع بالقتل خلافاً للمادتين ٣٢٦ و ٧٠ عقوبات وعملاً
بالمادة ٢٣٦ من الأصول الجزائية تجريمه بها بالوصف المعدل .

٢ - عملاً بالمادة ٢/٢٣٦ من الأصول الجزائية إعلان براءة المتهم
عن جنایة الشروع بالقتل بالإشتراك خلافاً للمواد ٣٢٦ و ٧٠ و ٧٦
عقوبات المسندة إليه لعدم قيام الدليل القانوني المقنع بحقه .

٣ - عملاً بالمادة ١٧٨ من الأصول الجزائية إعلان براءة المتهم
عن جنحة حمل وحيازة أداة حادة المسندة إليه خلافاً للمادة ١٥٥ عقوبات لعدم
قيام الدليل القانوني المقنع بحقه .

٤ - عملاً بالمادة ١٧٧ من الأصول الجزائية إدانة المتهم
حمل وحيازة أداة حادة خلافاً للمادة ١٥٥ عقوبات وعملاً بالمادة ١٥٦ من ذات القانون
جنحة

الحكم بحبسه مدة شهرين والرسوم والغرامة عشرة دنانير والرسوم ومصادرة الأداة الحادة في حال ضبطها .

٥- عملاً بالمادة ٢/٢٣٦ من الأصول الجزائية إعلان براءة المتهم عن جناية الشروع بالاغتصاب خلافاً لأحكام المادتين ٢٩٢ و ٦٨ عقوبات المسندة إليه لعدم قيام الدليل القانوني المقنع بحقه .

٦- عملاً بالمادة ٢/٣٣٤ عقوبات إسقاط دعوى الحق العام عن المتهم بالنسبة لجنحة إيذاء المتهم تبعاً لإسقاط الحق الشخصي وتضمين المشتكي رسم الإسقاط .

٧- عملاً بالمادة ١٧٧ من الأصول الجزائية إدانة المتهم بجنحة حمل وحياسة أداة حادة خلافاً للمادة ١٥٥ عقوبات وعملاً بالمادة ١٥٦ من ذات القانون الحكم بحبسه مدة شهرين والرسوم والغرامة عشرة دنانير والرسوم ومصادرة الأداة الحادة حال ضبطها وحيث أنه قد أمضى هذه المدة موقوفاً اعتباراً من تنفيذها بحقه .

عطفاً على ما جاء بقرار التجريم وعملاً بالمادة ٣٢٦ و ٧٠ عقوبات تقرر المحكمة وضع المجرم بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة سبع سنوات ونصف والرسوم ولكونه شاباً في مقتبل العمر وإتاحة الفرصة أمامه لبناء حياة جديدة وللظروف المحيطة به المتمثلة بسلوك المتهم تجاه المجني عليها التي دفعته لاقتراح جرمه مما تعتبره المحكمة من الأسباب المخففة التقديرية فتقرر المحكمة عملاً بالمادة ٣/٩٩ عقوبات تخفيض العقوبة بحقه إلى النصف لتصبح وضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة ثلاث سنوات وتسعة أشهر والرسوم وعملاً بالمادة ٧٢ عقوبات تقرر المحكمة تنفيذ العقوبة الأشد بحقه وهي وضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة ثلاث سنوات وتسعة أشهر والرسوم محسوبة له مدة التوقيف ومصادرة الأداة الحادة في حال ضبطها .

وتتلخص أسباب التمييز بما يلي :-

١- لم تعالج محكمة الجنايات إن كان الفعل دفاعاً عن الشرف وتحت تأثير سورة الغضب الشديد والإنفعال ويطبق عليه أحكام المادة (٩٨) عقوبات نتيجة قيام المتهم

بمحاولة اغتصاب شقيقة المميز على خلاف ما ورد في القرار المميز على الصفحة (٣) حيث ذكرت المحكمة (فعندما علم بذلك المتهم تناول السكين من المطبخ وتوجه مسرعاً إلى مكان تواجد المتهم (٠٠٠) مما يشكل تناقضاً واضحاً بالنتيجة التي توصلت إليها المحكمة .

٢ - وبالتناوب فإن الحكم المميز جاء خالياً من التعليل والتسيب ومعالجة ما قدمه الدفاع في مرافعته .

٣ - أخطأت المحكمة بالنتيجة التي توصلت إليها حيث كان عليها إعمال نص المادة (٩٨) عقوبات استناداً إلى ما ورد على لسان شهادتي النيابة .
حيث ذكرت الشاهدة على الصفحة (١١) من محاضر الجلسات (وذهبنا للمنزل وبلغت أهلي وأشقائي بما حصل معي وكان من بينهم المتهم وفوراً ودون أن ينتظر مني أن أكمل حديثي قام المتهم بأخذ سكين من المطبخ وذهب دون أن يدري عن نفسه ماذا يتصرف للمزرعة التي يعمل بها المتهم (٠٠٠) .

في حين ذكرت الشاهدة في الصفحة (١٣) من محاضر الجلسات (وعدنا للمنزل وأخبرنا شقيقي ووالدتي بما حصل معنا وعندما سمع منا ما حصل انفعل وعصب وأخذ سكيناً من المطبخ وذهب باتجاه المزرعة التي كان موجوداً بها المتهم (٠٠٠) .

٤ - أخطأت محكمة الجنايات الكبرى بتطبيق أحكام القانون على الواقع وأخطأت بالتطبيقات القانونية حيث أنه ومن خلال الرجوع إلى أقوال شهادتي النيابة العامة فإن ما أقدم عليه المميز كان نتيجة لوقوعه تحت تأثير الغضب الشديد وسورة الغضب الناجم عن اعتداء المتهم على شقيقته المشتكية

٥ - وبالتناوب أخطأت محكمة الجنايات الكبرى بالنتيجة التي توصلت إليها حيث جاءت بعد مناقشة غير سليمة للأدلة واستخلاص النتائج لم يكن استخلاصاً سائغاً ومقبولاً ويتبين ذلك بوضوح عند الرجوع إلى ص ١٠ من قرار الحكم المميز عندما ذكرت المحكمة وللظروف المحيطة به المتمثلة بسلوك المتهم تجاه المجني عليها التي دفعته لاقتراف جرمه .

٦ - إن القرار المميز جاء مفترقاً للتعليل والتسييب ودون النظر إلى اسقاط الحق الشخصي المحفوظ في أوراق هذه القضية وبالتالي فإن القرار المميز جاء مشوباً بالقصور والغموض والخطأ في الإستدلال والإستنتاج ومعيباً بخطأ عدم كفاية الأسباب .

لهذه الأسباب يطلب وكيل المميز قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً .

بتاريخ ٢٠٠٥/٥/١٦ قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية طلب في نهايتها قبول التمييز شكلاً ورد التمييز موضوعاً وتأييد القرار المميز .

القرار

بعد التدقيق والمداولة قانوناً نجد أن النيابة العامة لدى محكمة الجنايات الكبرى أحالت المميز مع آخر إلى تلك المحكمة لمحاكمته بجناية الشروع بالقتل بالإشتراك خلافاً للمواد ٣٢٦ ، ٧٠ ، ٧٦ عقوبات وجنحة حمل وحياسة أداة حادة خلافاً للمادة ١٥٦ عقوبات .

ويتلخص إسناد النيابة العامة أنه في صباح يوم ٢٠٠١/١٠/١١ ذهبت المجني عليها مع شقيقتها إلى إحدى المزارع من منطقة الكرامة من أجل جمع الأعشاب وأثناء ذلك حضر إليها المتهم وأخبرها بأن شقيقتها موجودة في مكان مليء بالأعشاب فذهبت للبحث عنها وعندها لحق بها المتهم وعندما وصلت بين الأشجار أمسك بشعرها وخلع بنطلونه بقصد اغتصابها إلا أنها تمكنت من الهرب وهي تصرخ فسمعتها شقيقتها وأخبرتها بما حصل معها فعدتا للمنزل وأخبرتتا شقيقتهما ؛ بما حصل فأخذ كل واحد منهما سكيناً وذهبا إلى المتهم

وقاما بطعنه عدة طعنات بقصد قتله كما قام المتهم بضرب المشتكى عليه بواسطة موس على يده وبعد ذلك تم إسعاف المتهم وجرت الملاحقة .

نظرت محكمة الجنايات الكبرى هذه الدعوى واستمعت لبيانات النيابة العامة ودفاع المتهمين وطلبات الطرفين وأصدرت بتاريخ ١٤/٤/٢٠٠٥ قرارها رقم ٤٤٥/٤/٢٠٠٤ القاضي عملاً بالمادة ٢٣٤ من الأصول الجزائية تعديل وصف التهمة المسندة للمتهم (المميز) من جناية الشروع بالقتل بالإشتراك خلافاً للمادتين ٣٢٦ ، ٧٠ ، ٧٦ عقوبات إلى جناية الشروع بالقتل خلافاً للمادتين ٣٢٦ ، ٧٠ عقوبات وعملاً بالمادة ٢٣٦ من الأصول الجزائية تجريمه بهذه التهمة المعدلة وإدانتها بجنحة حمل وحيازة أداة حادة خلافاً للمادة ١٥٥ عقوبات وعملاً بالمادة ١٥٦ من ذات القانون الحكم بحبسه مدة شهرين والرسوم والغرامة عشرة دنانير والرسوم ومصادرة الأداة الحادة ، وعطفاً على ما جاء بقرار التجريم وضع المجرم بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة سبع سنوات ونصف والرسوم واستعمال الأسباب المخففة التقديرية بحقه عملاً بالمادة ٣/٩٩ عقوبات وتخفيض هذه العقوبة إلى النصف لتصبح الوضع بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة ثلاث سنوات وتسعة أشهر والرسوم وعملاً بالمادة ٧٢ عقوبات تنفيذ العقوبة الأشد بحقه وهي الوضع بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات وتسعة أشهر والرسوم محسوبة له مدة التوقيف ومصادرة الأداة الحادة في حال ضبطها .

لم يرتض المميز بقرار محكمة الجنايات الكبرى المشار إليه أعلاه وطعن فيه بهذا التمييز للأسباب الواردة في لائحة تمييزه وقدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية طلب فيها قبول التمييز شكلاً وردّه موضوعاً وتأييد القرار المميز .

وعن أسباب التمييز :-

عن الأسباب الأول والثالث والرابع : المنصبية على تخطئة المحكمة لعدم اعتبارها الفعل الذي أقدم عليه المميز دفاعاً عن الشرف وتحت سورة الغضب الشديد وتطبق عليه

المادة ٩٨ من قانون العقوبات نجد بأن محكمة الجنايات الكبرى باعتبارها محكمة موضوع قد توصلت من البيانات المقدمة في الدعوى وقنعت بها بأن المميز بعد أن أخبرته شقيقته بأن المجني عليه ، قام بشد شعرها في المزرعة حمل سكيناً من المطبخ وتوجه إلى مكان تواجد وحصلت بينهما مشادة كلامية حول هذا الموضوع قام على أثرها بطعنه بالسكين في بطنه دون أن يكون المجني عليه قد أتى فعلاً غير محق وعلى جانب من الخطورة تجاه المميز ولم يكن المميز تحت تأثير سورة غضب شديد بالمعنى المقصود في المادة ٩٨ من قانون العقوبات .

وحيث أنه من المستقر عليه فقهاً وقضاءً أنه يشترط ليستفيد الفاعل من العذر المخفف أن يأتي المجني عليه عملاً غير محق وعلى جانب من الخطورة يثير غضباً شديداً وأن يكون العمل غير المحقق قد وقع على الجاني وأن يكون العمل مادياً لا قولياً .

وحيث أن تقدير البيانات والإقتناع بها هو من صلاحية محكمة الموضوع عملاً بالمادة ١٤٧ من الأصول الجزائية فلا رقابة لمحكمة التمييز عليها في هذه المسألة الموضوعية طالما أن النتيجة التي توصلت إليها مستخلصة من البيانات المقدمة في الدعوى وعليه فإن هذه الأسباب لا ترد على القرار المميز مما يتعين ردها .

وأما عن السبب الخامس : المنصب على تخطئة المحكمة على النتيجة التي توصلت إليها فإن في ردنا على الأسباب الأولى والثالث والرابع الرد الكافي عليه فنحيل إليها منعاً للتكرار .

وأما عن السبب الثاني : الذي ينعي على الحكم المميز خلوه من التسبيب والتعليل نجد بأن هذا السبب لا يرد على القرار المميز الذي اشتمل على جميع مستلزمات الحكم الواردة في المادة ٢٣٧ من الأصول الجزائية مما يتعين معه رد هذا السبب .

وأما عن السبب السادس : المنصب على تخطئة المحكمة لعدم مراعاة إسقاط الحق الشخصي المحفوظ بين أوراق هذه القضية نجد بأن المحكمة استعملت الأسباب المخففة التقديرية بحق المميز حسب أحكام المادة ٣/٩٩ من قانون العقوبات وخفضت العقوبة إلى حدها الأدنى ، وحيث أن إسقاط الحق الشخصي يعتبر من الأسباب المخففة التقديرية وأن المحكمة نزلت بالعقوبة إلى الحد الأدنى فإن عدم مراعاتها لإسقاط الحق الشخصي لا يعيب قرارها وهذا السبب لا يرد عليه مما يتعين رده .

لهذا نقرر رد التمييز وتأييد القرار المميز وإعادة الأوراق لمصدرها .

قرار أصدر بتاريخ ٢٩ جمادى الأولى سنة ١٤٢٦ هـ الموافق ٢٠٠٥/٧/٦ م

القاضي المترئس



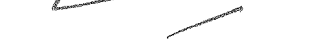
عضو



عضو



عضو



عضو



رئيس الديوان



دقق / إن

